رؤوف جمال الدين

المعجب

في علم النحو

General Organization

يتضمن فلسفة علم النحو والحروف
وفق المنهج العلمي الأصيل

من منشورات دار الهجرة
ايران - قم

بسم الله الرحمن الرحيم

(مدخل الكتاب)

« علم النحو »

من هو الواضع ؟

جاء في (جـ١ ـ ص٧ ـ من كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي) :

قال أبو الأسود الدؤلي : دخلت على علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ فرأيته مطرقاً متفكراً .

فقلت : فيم تفكر ياأمير المؤمنين ؟

قال (ع) : إني سمعت ببلدكم ـ هذا ـ « يعني الكوفة » لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية .

فقلتُ : إن فعلت ـ هذا ـ أحييتَنا وبقيت فينا هذه اللغة . ثم انتهيتُ إليه بعد ثلاث فألقى إليَّ صحيفة فيها : (وساق كلامه ـ ع ـ إلى قوله ـ ع ـ) :

(واعلم ياأبا الأسود . . أن الأشياء ثلاثة ، ظاهر ، ومضمر . وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما تتفاضل العلماء بمعرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر) .

وذكره أبو أحمد العسكري في كتابه « المصون في الأدب » . وكثير من النحويين واللغويين ومؤرخي الأدب .

غايته :

ليست الغاية من علم النحو « حكاية أصوات الحركات » كما يظنه من لا بصيرة له . فالنحو أسمى من هذا . وواضعه « أيّاً كان الواضع » أجل قدراً . . أن يصرف جهداً لتعيين الصوت « لحركات الإعراب ». « فليس الواضع موسيقيّاً ولا ملحنا » .

وإن « كلمة . . أحييتنا . وبقيت فينا هذه اللغة » لا تتفق مع الغاية التي زعمها الزاعم . وإن مَن قال : « ما أشد الحرُّ » كان قاصداً التعجب من شدة الحر . كما أن السامع « وهو أبو الأسود » قد فهم مراده أيضاً. لكنه «أعني المتكلم» قد أخطأ الحكم النحوي . فأنكر عليه أبو الأسود قوله.

فمعرفة معنى الكلام لا تسبب معرفة الحكم النحوي وصواب النطق - كما قيل - .

كما أن فهم السامع - الكلام - لا يبرر إرساله على أية صورة شاء المتكلم وإن خالف القواعد .

إذن . . فالنحو سبب وعلة لمعرفة المعنى الصحيح ، فهمه المتكلم أو لم يفهمه وليس معرفة معنى الكلام ولا معرفة المقصود منه أمرا كافيا لسلوك النهج العربي الصحيح في التعبير .

ولا معنى « لحياة الأمة ، وبقاء لغتها فيها » بقواعد صوتية محضة لا تُرشد إلى المعنى .

الشذوذ :

لكل علم قواعد شاذة . ولها مَن يروجها . ومن تلك العلوم «النحو» ففيه من القواعد الشاذة مما يمكن المنحرفين أن يؤلفوا منها « كتاباً . يكون أطروحة مقبولة » . . ولكن لا يجوز لعربي غيور أن يصغي لها ولقائلها.

أقول : قد نرى بعض النحويين من يذكر شيئاً من تلك القواعد الشاذة تلميحا . أو مع النقد والرد أحياناً . وإنما ذكرت لمجرد الاطلاع . أو للاشارة إلى لهجة قبيحة أو لغة منقرضة . ليتجنبها مَن أراد سلوك النهج الصحيح .

أمّا اليوم : فكل « دكتور » يحاول جاهداً مفتشاً عن « لغز . أو قاعدة شاذة . أو قول ميت . أو مسألة خلافية» ليجعل من ذلك «عنواناً لمقالٍ في مجلة . أو جريدة أو يصنع من ذلك كتاباً » ليقال :

هذا « رأي الدكتور فلان » ! والحقيقة : إن هذه من المسائل الميتة التي أعرض عنها محققو النحاة وأمناؤهم ، إذ لم يكن ما بُنيت عليه تلك القواعد جارياً على لسان العرب الفصحاء . فالنحو ميزان لغة العرب .

ولو دققنا الأمر تدقيقا علميا واضعين أمانة البحث نصب أعيننـا وتراث هذه الأمة ذمة في أعناقنا لرأينا « الشعوبية » قد برزت بثوب جديد وأن « كتاب مثالب العرب لأبي عبيدة » قد نشر على شكل نحو « مُيَسَّرٍ . أو أدب حر . . الخ » .

أمّا لحن كبّار النحويين ؟ :

فلا ينهض حجة لجعل فهم معنى الكلام سبباً لمعرفة محل الكلمة من الاعراب .

إذ لم يكن المشار إليهم يجهلون معرفة معنى الكلام . كما لا يجهلون قواعد النحو أيضاً . : إلا أن «السليقة الفطرية» تغلب عليهم « وهم من غير العرب كما لا يخفى » . وذهولهم عن « قواعد النحو . . هو سبب لحنهم . . لا . . أن جهلهم معنى الكلام . أو قواعد النحو سبب لحنهم».

ـ كما مثّلَ به هذا المغالِط . . المخادع ـ .

وأخيراً أقول :

إن إبن مالك ـ بل وإجماع كبار النحاة ـ قد اتفقوا على :

(وبعد فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سِنه
به انكشاف حجب المعاني يبدو به المفهوم ذا إذعانِ) .

هذا كلام إبن مالك « كما جاء في مقدمة كتاب التسهيل له » .

فما معنى « به انكشاف . . الخ» إذا كان فهم الحكم النحوي موقوفاً على فهم معنى الكلام ـ كما عكسَ الحقيقةَ دكتورٌ كبيرٌ ـ ؟ !! .

قال عبد الرحمن بن محمد « الجامي » في كتابه « الفوائد الضيائية ، وهو شرح لكافية إبن الحاجب في النحو ـ ط ـ الأستانة ص ١٤ » : « والاعراب » مأخوذ من أعربه ، إذا أوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية . أو من عربت معدته إذا فسدت ـ على أن تكون الهمزة للسلب ـ فيكون معناه : إزالة الفساد ، سمي به لأنه يزيل فساد إلتباس

بعض المعاني ببعض . أقول : « فهل معنى هذا الكلام وكثير من أمثاله» أن النحو علم أصوات الحركات ؟!! .

النحو أمانة آبائنا وأجدادنا :

التلاعب بقواعد النحو - خيانة لتلك الأمانة الغالية - . وقطع لعلاقتنا بماضينا وسد لباب الأدب العربي عن حياتنا الحاضرة والمستقبلة . كما أن التلاعب به تحد لحقوق الأجداد المقدسة . والتطور مقبول في النظريات.. والنحو . . ليس منها . . فهو مفتاح لفهم كلام مَن مضى « والتطور» لا يمشي إلى الوراء !! . . ومما يفرضه الدم العربي علينا هو الحفاظ على تراثنا المتمثل بلغة آبائنا وأجدادنا .

والله من وراء القصد . ومنه التوفيق .

المؤلف

في النجف الأشرف
٢٥ / المحرم / ١٣٩٧ هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين وبعد :

قال رؤوف - أبو محمد جمال الدين - بن محمد بن عبدالله بن علي بن محمد - المعروف بالمرزا الأخباري - بن عبد النبي بن عبد الصانع الحسيني العلوي :

لمّا كان علم النحو مفتاح الكلام العربي به يتم تقويم السليقة التي انحرفت عن النهج الأصيل .

فقد رأيت ما كتبه ناصر بن عبد السيد بن علي المُطَرِّزِيُّ الخوارزمي في « ذيل » كتابه « المُغْرِب » . . خلاصةً جليلةً في علم النحو . . فأعجبني نهجه . . وقد فضلت شرح « ما اخترت شرحه » مما كتب وسميت كتابي هذا : « المُعْجِب في شرح ذيل المُغْرِب في علم النحو » . متعرضاً للعلل والأسباب مراعياً الاختصار دون إطناب . ولا إخلال بالمطلوب . ومنه أستمد الهداية والمعونة .

(الباب الأول - في المقدمات)

(الكلمة)

قال : (الكلمة : لفظة دالة على معنى بالوضع) . أقول :

الكلمة : هي كلمة - بوزن فَعِلَة . وفِعْلَة . وفَعْلَة - ثلاث لغات .

والكلمة : هي اللفظة الدالة على معنى مستقل بالوضع مع قصد المعنى الموضوع له عند الاستعمال .

وأمّا ما لا يحصل منه ذلك فهي اللفظة . واللفظة :

هي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية . فالكلمة نحو : زيد . وجاء . ومن . واللفظة نحو : « ديز . . مقلوب زيد » وكلام مَن فَقَدَ عقله لأي سبب كان . أو مَن لا قصد له .

فالقصد جزء داخل في تعريف الكلمة وحَدِّها . وقد اكتفى النحويون بقولهم : ذات المعنى المستفاد بالوضع عن هذا القيد . . وقد ذكرته للتوضيح فقط . إذ لا يتحقق مضمون قولهم إلا بالقصد .

وقد خَصَّ ابنُ مالك - في التسهيل - الكلام بالقصد ، إحترازاً عن جملة الصلة . وهذا لا يتنافى مع تخصيص الكلمة بالقصد أيضاً عند الاستعمال.

والنسبة بين الكلمة واللفظة : « العموم والخصوص من مطلق » فكل كلمة لفظة ولا عكسَ .

واشتراط الدلالة بالوضع : إخراج لما يدل ، لكن دلالته ليست بسبب وضع الواضع الكلمة إزاء المعنى المدلول عليه ، فهذا ليس كلمة : مثل دلالة الكتابة . والاشارة . والعلامات في الطرقات وغيرها . ونحو ذلك مما يدل على معنىً لا بالوضع .

والدلالة : وضعية لفظية ، كدلالة الاسم على المسمى - وهي المقصودة - للنحوي .

أمَّا بقية الدلالات : « كالعقلية والطبعية » فلا غرض للنحوي فيها .

والدلالة الوضعية اللفظية تشمل أقسام الكلمة الثلاثة ، وإنما خَصُّوا الاسم - بهذا - لأنه أهم الأقسام الثلاثة ، لافتقار الفعل إليه وكذلك الحرف فان إفتقاره إليها أشد وضوحاً .

« أقسام الكلمة »

قال : (وهي إسم . . كرجل . وفعل . . كَتَصَرَ . وحرف .. كَهَلْ) . أقول :

الحصر في هذه ـ الأقسام الثلاثة ـ عقلي . ونقلي . فالأول : قولهم « الكلمة إمَّا أن تكونَ ركناً للاسناد . أولاَ . . والأول : نوعان . . فهو إمَّا أن يكونَ مُسنَداً ومسنَداً إليه ، وهو الاسم . أو مسنَداً فقط وهو الفعل . والثاني : الحرف » .

والثاني : إجماع ـ مَن عليه المُعَوَّلُ مِن علماءِ هذه اللغة ـ على الحصر المذكور ، بناءاً على تتبعهم كلام العرب ، فلو كان فيه قسم رابع لذكروه .

« الكلام »

قال : (والكلام : هو المفيد فائدة مستقلة) . أقول :

الكلام : إسمُ جِنسٍ يقعُ على القليل والكثير . وليس جمعاً « لكلمة » بل جمعها ـ الكَلِمُ ـ .

وأقل ما يتألف منه الكلام : كلمتان يربطهما إسناد مفيد مستقل . والكلم جمع الجمع له وليس جمعاً . وأقل ما يتألف منه الكلم ثلاث . وإشتراط الفائدة المقصودة المستقلة في الكلام . . إخراج لجمل الشرط والجزاء . وصلة الموصول ، وما شابه ذلك مما هو متوقف على غيره

أو ذكر لبيان معنى في غيره . فهذه الجمل وإن أفادت لكن فائدتها غير مستقلة . فالنسبة بين الكلام والجملة :

« العموم والخصوص من مطلق » فكل كلام جملة وبعض الجمل ليس كلاماً . وقد ساوى بعض النحاة بينهما - ولا نختار ذلك - .

قال : (وطرفاه : المسنَدُ والمسنَدُ إليه) . أقول :

ولا يكون الكلام كلاماً - إلا بهما - إذ لا تتحقق الفائدة إلاّ بالاسناد الحاصل من الجزأين المترابطين بسببه . لكن قد يحصل الاسناد بين الجزأين ولا يكون كلاماً - كما مرّ آنفاً - . فالمسنَدُ هو الاسم . والفعل . والمسنَدُ إليه هو الاسم فقط . والفعل لا يكون كذلك مطلقاً لأنه حدث يخبر به فقط ولا يخبر عنه .

قال : (وللمتكلمين . والفقهاء في تحديده كلمات لا تخلو من نظر) .

أقول : الفرق بين الكلامِ . والكَلِمِ . والقولِ :

أنّ ما تَرَكَّبَ من كلمتين فصاعداً مفيداً فائدة تامة مقصودة مستقلة فهو كلام .

ومالا يتألف إلا من ثلاث فصاعداً مع إشتراط الفائدة المستقلة فيه أيضاً فهو الكَلِمُ .

وأمّا القول : فهو كل ما تحرك به اللسان وأسرع إليه تامّاً كان المعنى أو ناقصاً .

واشتقاق الكلام : من الكَلْمِ ، وهو الجَرْحُ . والكَلِمُ : جمعُ جمعٍ له .

أمّا القول فانّ اشتقاقه : منَ الخِفة والاسراع .

والنسبة بين الثلاثة : « العموم والخصوص من وجه » .

وهل تَحقُّقُ إحدى الحالتين : « الصدق . أو الكذب » شرط في صحة إطلاق الكلام على ما يتلفظ به . وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره . كما ذكره الفقهاء والمتكلمون ؟ .

الظاهر عدم اشتراط هذا .

ولا يخفى : أن المراد من الكلام - في علم النحو - هو ما قدمناه ليس غير .

وإن اختلفت عبارات النحاة في تحديده فانها ترجع أخيراً إلى إشتراط الفائدة المقصودة المستقلة بسبب الوضع « أعني وضع الجزأين لا وضع تركيبهما » وأن ركنيه إثنان . . مسند ومسند إليه .

وهو المراد بقوله : « لا تخلو من نظر » أي الزيادة في الشروط على ما ذكرناه .

(فائدة)

قال ابن جني في « الخصائص » : للقول ستة تصاريف مستعملة كلها مشتقة من أصل واحد ، هو الخُفُوفُ والحركةُ ، والستة هي : « قول » . « قلو» . «وقل» . « ولق » . « لقو» . «لوق».

ويطلق القول : على الرأي والمذهب . ولَمَّا كان القول يَشْتَمِلُ على التام والناقص والمفيد وغير المفيد - من المعاني - ، لم يجز إطلاقه على كلام الله تعالى .

والكلام له تصاريف خمسة مستعملة هي :

« لكلم » . « كلم » . « لكم » . « ملك » . « مكل » .

ولحصر الكلام . . باللفظ المفيد فائدة تامة مقصودة مستقلة ، أجمع الناس على تسمية القرآن المجيد ـ كلام الله تعالى ـ ولا يقال له قول الله تعالى .

« علامات الاسم »

قال : (ومما يعرف به الاسم) . أقول :

الاسم . . مشتق من السُّمُو ، وهو العُلُوُّ والارتفاع . أو من الوسم ، وهو العلامة .

ولكل واحد منها دليل .

والذي نذهب إليه الأول . وهو مذهب البصريين . والثاني مذهب الكوفيين .

لنا على صحة مختارنا : أنَّ الشهرة التي يكتسبها المسمى هي بسبب التسمية فهي « أعني التسمية » أعلى منه ذِكراً وأكثر انتشاراً ، وهو تحتها ودونها إذ لا يُعرفُ إلاَّ بها ـ ولاَ يضر ذلكَ سَبْقُهُ إيَّاها بالوجود ـ .

وقد يُعرفُ المُعَلَّمُ بلا علامة .

وللاسم علامات تميزه عن قسيميه ، وتلك هي .

قال : (أن يصح الحديث عنه نحو : نَصَرَ زيدٌ . وزيدٌ ناصِرٌ)

أقول : اختَلَفَ النحاةُ في تحديد الاسم ، فسيبويه حَدَّهُ : بأمثلةٍ فقط ، فقال : « الاسم نحو رجُل . وفرس » .

والمُبَرِّدُ ذكره بنحو هذا . وذلك بعد تحديدهم الفعل والحرف ، فكأنَّ الاسمَ قد انضح تحديده ولم يبق بحاجة إلى حد فذكروا مثاله فقط.

ومن النحاة مَن حدَّه بقوله : « الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » . والمراد بالاقتران ، هو الاقتران - بالزمان - . ولا يخفى : أن للاقتران أقساماً متعددة فمنها . . « الاقتران بالحدث وفاعله . . كالمصادر والصفات العاملة عمل الفعل » .

وفيما ذكروا من الحدود نقض وإبرام وقيل وقال . والرأي مذهب سيبويه والمبرد ، لوضوح المراد من المعاني الاسمية بعد تحديد الفعل والحرف لحصر الكلمة - في ثلاثة كما تقدم - وبيان أثنين منها كافٍ لتوضيح الثالث والتمثيل له زيادة في الوضوح ليس غير .

قال الزجاجي في كتابه « الايضاح في علل النحو » :

الاسم في كلام العرب :

ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به .

و « هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه » . قال :

والقول بأنه :

« صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان » حد هو للمنطقيين وقد تبعهم بعض النحويين . وهذا مخالف لقواعد النحو .. ففيه يدخل بعض الحروف . . مثل : إنَّ وأخواتها .

وما ذكره غير بعيد . . ولعله السبب الذي جعل سيبويه والمبرد وغيرهما . . لا يذكرانه إلاَّ بالمثال فقط .

و « أول علامة له » ذكرها المُطرزي ، كما ذكرها غيره أيضاً : هي صحة الحديث عنه ، ويقال لها أيضاً : الاخبار عنه . وهي أيضاً

الاسناد إليه . وهي علامة معنوية ، لهذا قَدَّمها على غيرها وبها يتضح كثير من الأسماء . وبخاصة ما لاَ يستقل بنفسه من الضمائر المتصلة نحو « تاء » الفاعل . . المضمومة للمتكلم . والمفتوحة للمخاطب . والمكسورة للمخاطبة . ونون النسوة . وألف الأثنين . وواو الجماعة ، ونحوهن .

قال : (ويدخله التنوين) . أقول :

هذه هي العَلاَمة الثانية من عَلاَمات الاسم . وتعريف التنوين : « هو . . نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً لاَ خطّاً » .

وعلامة الاسم منه : هو تنوين التمكن ، ويقال له : تنوين الأمكنية لأنه هو الذي يُفرقُ به الاسم المنصرف المتمكن في الاعراب عن سواه.

أمّا بقية أقسام التنوين فليست خاصة بالاسم وإن لازمته كتنوين ـ التنكير ـ مثلاً ، فهذا وإن اختص بالاسم لكنه يلزم ما مِن حقه البناء في الأصل وهذه الأسماء قريبة الشبه بالحروف ، فليست كالأسماء المتمكنة في أصالة الاسمية . وتنوين الترنم يدخـــل الفعل . أمّا ما ذكرناه أولاً فلا يدخل سوى الأسماء وهو دليل على تمام الاسم وكماله وعدم افتقاره وليس كذلك الأفعال ولا الحروف ، لهذا خُصَّ هذا النوع من التنوين بالأسماء وكل شيء لاَزَمَ شيئاً عُرِفَ به وصار عَلاَمةً له .

ولا يخفى : أن تنوين « رجل وشبهه » هو من تنوين التمكن وليس تنوين تنكير وإن كان هذا الاسم وشبهه من النكرات ، فهو إسم متمكن من الاعراب . أمّا تنوين التنكير : فهو الداخل على الأسمـــاء المختومة « بويه » من النكرات فقط . وكذلك أسماء الأفعال نحو : صهٍ . وأفٍ . ومهٍ . ونحوها .

قال : (وحرف التعريف . نحو غلام . . الغلام) . أقول :

قوله « حرف التعريف » يعم الأقوال الثلاثة المشهورة عند النحويين « فاللاَّمُ » وحدها حرف تعريف عند سيبويه ومَن تابعه ، والهمزة عنده جاءت للتوصل بها إلى النطق بالساكن .

« والألف واللام معاً » هما حرفا التعريف عند الخليل ومَن تابعه فهي مركبة « كهلْ . وبلْ » . وبملاحظة التركيب يقال لها معاً «حرف التعريف » على إعتبار أنها « أداة تعريف» ولأنها بالتركيب كانتا كالحرف الواحد . وقد يكون قصدُهُ «اللام وحدها» وهذا تصريح والأول تأويل.

أقول : ولا يقدح في قول الخليل ـ أصالة عدم التركيب . والحذفُ مع الحروف الشمسية والادغام عند توفر شروطه . كما أن إبدالها ميما في بعض اللهجات لا ينافي كونها حرف تعريف عند الجميع .

وقوله « حرف التعريف » إدخال للغة الطائية التي تقلب اللام ميماً ومنها قوله ـ ص ـ : « ليس من امبر امصيام فيامسفر » . . أي «ليس من البِر الصيام في السَّفر » فهذه لام التعريف قد أبدلت ميماً فشملها قوله « حرف التعريف » . وإنما كانت « أداة التعريف » علامة للاسم، لاختصاصها به .

وهذه هي العَلاَمة الثالثة .

قال (وحرف الجر : نحو بزيدٍ) . أقول :

حروف الجر هي : « الباء . مِن . إلى . عن . على . في . ك. ل . » ومما يكون حرف جر أيضاً : « الواو . والبـاء . والتاء . . حروف القَسَمِ . ورُبَّ : ولا تجر إلاَّ النكرات . وواوها . وحتى . ومذ . ومنذ ـ في لغة ـ » فهذه كلها هي من علامات الاسم ، لأن كل مجرور مخبَر عنه في المعنى ولا يُخبر الا عن الاسم ، ولأنها مختصة به

حسب الاستقراء وما ذكر فيه حرف جر من الأفعال أو الحروف فمؤول. أو لغة تحفظ ولا يقاس عليها .

وسيبويه يُسَمي حروف الجر : حروف الاضافة . ويسميها غيره: حروف الخفض . ويسميها بعضهم : حروف الصِّفَات . ولها أسماء أخرى.

وهذه هي العلامة الرابعة ـ التي ذكرها المطرزي ـ كما هو عند الجميع.

أقول : ومن علاماته أيضاً . . النداء نحو يارجُلُ ـ مع التعيين بالقصد ـ . أو يارجلاً ـ مع عدمه ـ ، لأن كل منادى مفعول به في المعنى بتقدير : أدعو أو أنادي . أو أستغيث . أو أندب . أو أتألم . أو أتفجع . أو غيرها مما يراد به حين النداء « حسب أنواع النداء » .

وهذه هي الخامسة من العلامات وإن لم يذكرها المطرزي لكنهـا معروفة عند النحويين .

(أقسام الاسم)

قال : (وهو نوعان : مُظْهَرٌ . ومُضْمَرٌ) . أقول :

الاسم بحسب الوضع : نوعان ، فما كان دالاً على مسمَّاه دلالةً صريحةً بلا تأويل فهو الاسم الظاهر . وما كانت دلالته على مسمَّاه بتأويل ـ غير لفظي ـ ليخرج بهذا القيد . . الاسمُ المُشْتَزَعُ من المعنى المصدري ـ كما تقدم ـ فهو المُضْمَرُ ، حيث لا يَظهر المعنى المراد منه إلاَّ بمعرفة ما يعود عليه ، ولذا حُكِمَ في الغالب بوجوب تأخر الضمير عمَّا يعود عليه .

فالأول : رجُلٌ . وفرسٌ . والثاني : منه . ومنك . ولها . الخ .

قال : (فالمُظْهَرُ : هو الاسم الصريح) . أقول :

إن هذا القيد إخراج للاسم المؤول نحو : «يعجبني أن أزور أخي» أي تعجبني زيارة أخي .

وإخراج لمّا سُمي به من الجُمَل المحكية ، فهذا ونحوه وإن كان واقعاً موقع الأسماء إلا أنه خارج عن التقسيم .

فالاسم الظاهر : ما كانت دلالته وضعية لفظية دون إفتقار إلى شيء آخر . نحو : رجل . وفرس . . الخ .

والسبب في إخراج المؤول ، والمحكي عن التقسيم ؛ عدم كونه مراداً للواضع في أصل الوضع . ولا عبرة في الاستعمال المُنَافي له . أمّا الأعلام المنقولة فهي وإن كانت مخالفة لمراد الواضع في أصل الوضع إلا أن الاستعمال وكثرته كانا بمثابة وضع جديد .

قال : (وله أنواع : منها الجنس) . أقول :

بعد أن ذكر تعريف الاسم وأهم ما يميزه عن قسيميه . شرع في ذكر أنواعه . فذكر الجنس لدلالته على العموم ؛ وهو أصل في المعاني الاسمية ، والخصوص فرع .

والمراد « بالجنس » : ما دل على أفراد كثيرة « مادية أو معنوية» تجمعهم حقيقة واحدة ـ حقيقةً ـ نحو : رجل . وفرس . أو تقديراً نحو : شمس ، الكوكب النهاري الذي يذهب ضياؤه ظلام الليل .

فكل من هذين الجنسين ، الحقيقي . والتقديري إسم عام تحته أفراد متعددة . . حقيقية أو وهمية . وسنذكر بقية أقسام الجنس .

قال (وهو إسم عين : كرجل . وفرس . وإسم معنى : كعِلْم وجهل) . أقول : إن الجنس الذي يشغل حيّزاً في الفراغ ، يقال له

إسم العين وهذا « هو الجسم أيضاً » .

وما لم يكن كذلك يقـــال له إسم المعنى وهو « ما ليس بجسم » ويقال لها المادي والمعنوي - كما تقدم - . فرجل : مادي . وعِلْم : معنوي ، وعلى هذا قِس ما شابهه .

قال : (ومنها العَلَمُ) . أقول :

الضمير في « منها » يعود إلى أقسام الاسم وأنواعـــه . لا إلى الأجناس ، فلا يخفى ؛ « وإن كان من العَلَمِ ما هو جنسي » لأن غرضه بيان أنواع الاسم المُظْهَرِ » .

والعَلَمُ : هو الاسم الدال على مسماه بالوضع حيث لا اشتراك في الدلالة حين الاستعمال .

وهو نوعي . وشخصي . . كأسامـــة للأَسَدِ . وثعالة للثعلب . وزيد . وعمرو . والأول : ما دل على متعددِ الأَفرادِ متحدِ الجنسِ . والثاني : ما دل على متحد فيهما .

قال : (وهو إمَّا منقول : كزيد . وعمرو . وثور . والعباس) . أقول :

من أقسام العَلَم : « المنقول » ؛ وإنما قَدَّمَ ذِكره للدلالة على أن الاشتقاق أصل في الاسماء . والجمود فرع ، إذ المنقول لا يكون إلا مشتقاً .

و « المرتَجَلُ » عكسه . فزيد : من الزيادة . والعباس : من العُبُوس ، وهي من صفات الأسد . وهكذا بقية ما ذكر وغيره مما يشبهه.

ولا يخفى : أن الأصل المنقول عنه غير مقصود - حين الاستعمال - ومن هذا النوع العَلَمَ المُغَلَّبُ : وهو ماله معينان أو أكثر فأشتهر

بواحد دون ماسواه نحو . . فُجّار علَم للفَجَرَة .

قال : (وإمّا مرتجَل : كسفيان ـ وعمران) . أقول :

هذا هو الجامد ـ وضعاً ـ أي مالا يُلاحَظُ فيه الرابطة بينه وبين ما يجمعه من المعاني التي تدل عليها الكلمة ـ بالرجوع إلى مصدرها عند البصريين ـ أو إلى فعلها ـ عند الكوفيين ـ .

أمّا في حقيقة الأمر فليس في كلام العرب إسم إلا وهو مشتق من معنى سابق على التسمية .

قال : (ومنها المُبهم) . أقول :

أي من أنواع الاسم ـ بقسميه المظهر والمضمر ـ . والمراد بالمبهم: مالا يتعين المراد منه إلا بتعيين معنى سابق أو لاحق . وربما يقال : إن المبهم . . ما صلح للدلالة على معنى عام يُوَضِّحُهُ ويُعَيِّنُ المرادَ منه معنى سابقٌ عليه أو لاحقٌ به .

قال : (وهو نوعان : أسماء الاشارة ، كذا . وتا . وهؤلاء) . أقول :

المبهم : نوعان ، ظاهر كأسماء الاشارة التي لا يظهر المراد منها إلا بمعرفة المشار إليه ، كذا . . وتلحقها « هاء » للتنبيه فيقال «هذا» و « تا » فيقال « تِهْ » و « تِهِ » وتلحقها علامة التثنية . فيقال : « تان . . وتين » في مواضع الاعراب الثلاثة .

وتلحقها « هاء » التنبيه أيضاً . فقال : « هاتانَ . . وهاتَين » . ـ كاعراب المثنى ـ .

قال : (والموصولات : كالذي . والتي . ومَن . وما) . أقول:

ومن الأسماء المبهمة الظاهرة : الأسماء الموصولة ؛ وسميت بذلك